الأمم المتحدة S/PRST/2017/17

مجلس الأمن

Distr.: General
13 September 2017
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٠٤٥ المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلّق بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في غينيا - بيساو'':

''يحيط مجلس الأمن علما بالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص، موديبو إبراهيما توري، في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ بشأن ''الحالة في غينيا - بيساو''، وبالتقريرين المقدّمين من كل من رئيس لجنة جزاءات القرار ٢٠٤٨ ورئيس تشكيلة غينيا - بيساو بلجنة بناء السلام عقب الزيارة التي قام بها كل منهما إلى غينيا - بيساو مؤخرا.

''ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء المأزق السياسي الذي تشهده غينيا - بيساو والذي لم يتم التوصّل إلى حل بشأنه بسبب عدم قدرة قادة البلد السياسيين على التوصّل إلى حل دائم وتوافقي، وهو ما تجلّى في فشل الجمعية الوطنية في عقد جلسات عامة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وفي فشل أربع حكومات متعاقبة في اعتماد برنامج عمل الحكومة والميزانية الوطنية.

''ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الآثار السلبية للأزمة السياسية على السكان المدنيين في غينيا - بيساو، ويحث جميع الجهات السياسية الفاعلة على تغليب مصالح شعب غينيا - بيساو على كل اعتبار آخر، ويناشد في هذا الصدد القادة السياسيين لغينيا - بيساو، بمن فيهم الرئيس ورئيس البرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية، الوفاء بالتزامهم بإحلال الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو من خلال الدخول في حوار حقيقي، بما في ذلك بخصوص عملية مراجعة الدستور، وإيجاد أرضية مشتركة للتوصل إلى حل سريع للأزمة السياسية، والامتناع عن الأقوال والأفعال التي قد تتسبب في تقويض السلام والتماسك الوطني.

''ويشير مجلس الأمن إلى أن تنفيذ اتفاق كوناكري المبرم في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على أساس خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المكوّنة من ست نقاط والمعنونة ''اتفاق بشأن حل الأزمة السياسية في غينيا - بيساو''، يشكّل الإطار الأساسي للتوصّل إلى حل سلمي للأزمة السياسية، ذلك أنه يتيح فرصة تاريخية للسلطات الوطنية والقادة السياسيين، وللمجتمع المدني كذلك، للعمل معا على إحلال الاستقرار

130917 130917 17-16011 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السياسي وبناء السلام المستدام، ويرحب في هذا الصدد بالمشاورات السياسية التي جرت بدعم من مجموعة الميسّرين النسائية.

”ويدعو مجلس الأمن قيادة غينيا – بيساو إلى تنفيذ اتفاق كوناكري المبرم في ١٤ تشرين/أكتوبر ٢٠١٦، بما في ذلك عن طريق تعيين رئيس وزراء توافقي وفقا لما يقضي به الاتفاق. ويشير مجلس الأمن إلى أن تنفيذ الاتفاق يمكن أن يكون وسيلة لاستعادة ثقة الشركاء وتمكين المجتمع الدولي من الوفاء بالتعهُّدات التي أُعلنت خلال مؤتمر بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥ دعما لبرنامج ”تيرا رانكا“ ومن أجل تنمية غينيا – بيساو.

”ويلاحظ مجلس الأمن أنه بينما من الممكن أن يحقّق الاقتصاد نموّا في عام ٢٠١٧ – على الرغم من المأزق السياسي المستمر والحركات الاحتجاجية المتكررة – فإن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في غينيا – بيساو لم تُعالَج بعد، وهو ما يعني أن أي مكاسب إنمائية قد تتحقق لن تكون قابلة للاستدامة.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة أن تواصل حكومة غينيا – بيساو اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو دائم ومستدام في البلد، عن طريق إصلاح قطاع الأمن بشكل فعّال، والتصدي للفساد من خلال تعزيز النظام القضائي، وتحسين الإدارة العامة وإدارة إيرادات الدولة، إلى جانب توفير الخدمات الأساسية للسكان، ويشجّع الحكومة على البقاء على التزامها بتنفيذ أولوياتها الوطنية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التحديات التي تشكلها التهديدات الإرهابية وغيرها من التهديدات الرئيسية، بما في ذلك التطرف العنيف الذي قد يفضي إلى الإرهاب، وكذلك الجريمة المنظمة الدولية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وجميع أشكال الاتجار غير المشروع في البلد.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وأهمية أعمال التحضير لهاتين العمليتين الانتخابيتين المقرّر حاليا إجراؤهما في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي، ولا سيما عملية تحديث سجل الناخبين. ويؤكد مجلس الأمن أن تنفيذ اتفاق كوناكري سيقرّب غينيا – بيساو من هدف تحقيق الاستقرار السياسي وسيعزّز ثقة الجمهور في المرحلة السابقة للانتخابات.

”ويشير مجلس الأمن في هذا الصدد إلى الدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في دعم السلام المستدام في غينيا – بيساو، ويرحب بتفاعلها النشط مع الأطراف المعنية على الأرض، وكذلك تفاعلها مع المنظمات الإقليمية لدعم الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي.

”ويثني مجلس الأمن على قوات الدفاع والأمن في غينيا – بيساو لبقائها ملتزمة بعدم التدخل في الحالة السياسية في غينيا – بيساو، ويحثها بقوة على الثبات على هذا الموقف.

”ويرحّب مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو لمدة ثلاثة أشهر إضافية وفقا لما تقرَّر في الدورة العادية الحادية والخمسين لهيئة

رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عُقدت في مونروفيا (ليبريا) في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويسلّط الضوء على الدور الإيجابي الذي تقوم به هذه القوة في تحقيق الاستقرار في البلد. ويدعو مجلس الأمن إلى مواصلة عمليات البعثة في غينيا – بيساو بعد انتهاء فترة التمديد هذه، ويدعو الشركاء الدوليين إلى دعمها في هذا الصدد.

”ويرحب مجلس الأمن بالتوصيات الواردة في البيان الختامي للدورة المشار إليها أعلاه لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بمواصلة رصد الأزمة السياسية الراهنة، ويعرب عن استعداده لاتخاذ التدابير اللازمة للتصدّي للوضع في حال شهدت الحالة في غينيا – بيساو مزيدا من التدهور.

”ويشير مجلس الأمن إلى تأييده في القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧) للاستعراض الاستراتيجي الذي أفاد بضرورة قيام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بإعادة تركيز جهوده لدعم الدور الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام في مجال المساعي الحميدة، ويشجع الممثل الخاص للأمين العام والبعثة على زيادة حجم الدور الدعوي الذي تقوم به البعثة لتوطيد الحكم الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الأجل القريب، إلى جانب مواصلة جهودها الجارية الرامية إلى إنهاء الأزمة السياسية، في إطار من احترام سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره ودعمه للممثل الخاص موديبو توري ولجميع الشركاء الدوليين، وللمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، ولا سيّما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، لالتزامهم المتواصل وللجهود الكبيرة التي يبذلونها في مجالي الوساطة والتيسير.“